

البيان الصحفي رقم (١)

المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية

المزمع عقده خلال الفترة ٣٠ نوفمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٩

- تقرر عقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ٢ ديسمبر ٢٠٠٩، ويأتي عقد هذا المؤتمر بعد غياب ٤ سنوات عن عقد تلك المؤتمرات الوزارية والتي كان آخرها المؤتمر الوزاري السادس بهونج كونج خلال عام ٢٠٠٥، حيث جرى العرف بمنظمة التجارة العالمية على عق المؤتمرات الوزارية كل عامين.

- ومن المنتظر أن يشارك في المؤتمر وزراء تجارة ١٥٣ دولة الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى وزراء الدول الحاصلة على صفة مراقب (الطالبة للانضمام إلى المنظمة)، وكذا ممثلي العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، وبنك التنمية الإسلامي، وصندوق النقد العربي، والفاو، وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

- وقد عقد العديد من المراقبون الآمال على هذا المؤتمر في الخروج من دائرة الركود التي تشهدها مفاوضات جولة الدوحة للتنمية منذ فشل المؤتمر الوزاري بكانكون، والتعثر الذي تشهده جولة المفاوضات منذ خمسة أعوام بعد انتهاء مؤتمر هونج كونج، إلا أنه تقرر أن لا يتطرق المؤتمر الوزاري السابع إلى جولة الدوحة للتنمية بشكل مباشر، حيث اتفق على أن يتم مناقشتها من خلال العديد من الموضوعات الأخرى.

- وتتناول أجندة المؤتمر العديد من الموضوعات الهامة حيث سيتم مناقشة تطوير دور ونظام العمل بمنظمة التجارة العالمية، التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ويتركز الموضوع الرئيسي الذي سيتم مناقشته وتبادل الآراء حوله في "النظام التجاري متعدد الأطراف والمناخ الاقتصادي العالمي الراهن"، وسوف يتم الاستناد على ثلاثة أسس وهي، المشاركة والشفافية والشمولية كأساس لتناول الموضوعات خلال المؤتمر، وسيعقد المؤتمر جلساته بشكل علني بحيث يتمكن جميع الوزراء من المشاركة بشكل متساوي حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر، وأن كان هناك توقعات بأن يتم مناقشة كيفية المضي قدماً في جولة مفاوضات الدوحة للتنمية، وأن كان هناك تخوفاً في حالة ما إذا تم إقحام موضوع المفاوضات في صلب أعمال المؤتمر الوزاري السابع، فإنه قد يتعرض إلى الفشل.

- كما سيعقب اجتماعات كبار المسؤولين، عقد اجتماعات تنسيقية للسادة الوزراء قبيل انعقاد المؤتمر، فمن المنتظر على المستوى الأفريقي أن يتم عقد اجتماع لوزراء التجارة الأفارقة يوم ٢٩ نوفمبر للتأكيد على ما تضمنه بيان القاهرة للوزراء الأفارقة والصادر عن اجتماع القاهرة في نهاية أكتوبر المنصرم، ولمناقشة تنسيق المواقع الأفريقية بشأن الموضوعات التي سيتم مناقشتها بالمؤتمر، كما سيتم عقد اجتماع وزاري لمجموعة العشرين لمناقشة تطورات موضوعات الزراعة والمفاوضات الخاصة بها وتنسيق موقف المجموعة بشأنها حيث تلقى السيد المهندس

الوزير/ رشيد محمد رشيد الدعوة من نظيره البرازيلي لحضور هذا الاجتماع بصفة مصر عضواً في المجموعة وكذا كمنسق عام للمجموعة الأفريقية، وعلى المستوى العربي، ستقوم الأسكوا بعقد جلسة خاصة لوزراء التجارة العرب لمناقشة تطورات المفاوضات والموضوعات المعروضة على المؤتمر الوزاري، وهذا بالإضافة إلى عزم البنك الإسلامي للتنمية لعقد اجتماع وزاري للدول الأعضاء بالبنك على هامش المؤتمر، بالإضافة إلى عقد اجتماع دول أغادير على المستوى الوزاري، وكذا نية العديد من التجمعات في عقد اجتماعات وزارية قبل وعلى هامش المؤتمر.

- وبالنسبة للدور المصري في المؤتمر فإنه يتبلور في قيام الدول الأعضاء بالمنظمة بالإجماع على اختيار الوزير المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة كنائب لرئيس المؤتمر، وهي المرة الأولى التي يتولى فيها وزيراً مصرياً لهذا المنصب، ويعكس هذا الاختيار ثقة الدول الأعضاء بالمنظمة في الدور الريادي الذي تقوم به مصر بمنظمة التجارة العالمية، وتأكيداً على أهمية الدور المصري كمنسق عام للمجموعة الأفريقية، وما تبذله من جهود مضيئة في الدفاع عن مصالح الدول النامية والأقل نمواً في كافة المسارات التفاوضية، بالإضافة إلى دورها النشط عن طريق عضويتها في التكتلات التفاوضية المختلفة مثل مجموعة العشرين لمفاوضات الزراعة، ومجموعة ال ١١ في مفاوضات السلع الصناعية، وبصفة عامة قيادتها للمجموعة العربية والتنسيق المستمر مع بقية المجموعات الخاصة بالدول النامية والأقل نمواً مثل مجموعة ال ٩٠ ومجموعة الكارينز وغيرها من المجموعات.

- ومن المنتظر أن تشهد فترتي ما قبل انعقاد المؤتمر وخلالها نشاطاً مكثفاً للوزير المصري على المستوى الثنائي حيث من المنتظر أن تعقد اجتماعات مع وزراء كل من البرازيل والهند والمكسيك وجنوب أفريقيا وكذلك الممثل التجاري الأمريكي ومفوض الاتحاد الأوروبي لمناقشة تطورات المفاوضات وبرنامج عمل المنظمة.

- وفي إطار الاستعدادات الجارية لأعمال المؤتمر، فقد تقرر عقد اجتماعات قبل وخلال المؤتمر الوزاري السابع، تبدأ بعقد اجتماعات لكبار المسؤولين خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩، استكمالاً للمفاوضات حول أجندة الدوحة للتنمية ومناقشة تطورات المفاوضات الحالية، وخاصة أن المجموعات التفاوضية تعقد اجتماعات منذ نهاية سبتمبر وحتى تاريخه وذلك لمختلف الموضوعات مثل الزراعة، والسلع الصناعية، والتجارة في الخدمات، والقواعد، وتسهيل التجارة وموضوعات التنمية، والتجارة والبيئة، والملكية الفكرية، وأن كانت تلك الاجتماعات لم ترصد أي تقدماً ملحوظاً في دفع عجلة المفاوضات إلى الأمام.